PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Akhbar Al Massai**
DATE:	**29-August-2015**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**150,000**
TITLE :	**50% of drugs expired at pharmacies … criminals reproduce it**
PAGE:	**09**
ARTICLE TYPE:	**Drug-Related News**
REPORTER:	**Rehab Ossama**

« الأخبار المسائى » تواصل النشر

50 ٪ نسبة الدواء منتهى الصلاحية بالصيدليات.. ومشبوهون يعيدون إنتاجه

تواصل «الأخبار المسائى» النشر فى ملف غسيل السوق من الأدوية منتهية الصلاحية ويكشف الصيادلة حجم تلك الأزمة على صحة المرضى والخسائر التى يتكبدونها .

تقول الدكتورة رحاب عبد الحميد - طبيبة صيدلانية بإحدى الصيدليات الخاصة : إنه منذ ٤ سنوات وتعانى الصيدليات من أزمة الأدوية منتهية الصلاحية لأن بعض الشركات المنتجة لتلك الأدوية أغلقت فروعها بمصر أولأن الشركة تم تغيير شركات توزيعها أولأن الشركة الأجنبية انهت استثمارها بمصر لذا تتراكم كميات كبيرة من الأدوية المنتهية الصلاحية فقد تصل نسبة الأدوية المتراكمة المنتهية الصلاحية ما بين ٤٠ - ٥٠٪ وأضافت قائلة إن شركات التوزيع ترفض استلام هذه الكميات من الأدوية المنتهية الصلاحية وتابعت الدكتورة رحاب قائلة: إن منتجات ألبان الأطفال المنتهية الصلاحية تسبب أزمة للصيادلة لأنه لم يتم بيعها وتتراكم بكميات لدى الصيدلى وتتم محاسبة الصيدلى من إدارة التفتيش على تلك الأدوية الصلاحية بالصيدلية عندما يتم التفتيش شهريا عليها واستطردت لذا لابد من أخذ قرار فى هذه الأزمة لأن الصيدليات الأن ترفض استلام الأدوية التى يكون تاريخ انتهاء صلاحيتها قريبا خوفا من ألا يتم ردها كمرتجع للشركة المنتجة ثانية لذا فإن كثيراً من الأدوية ناقصة بالأسواق وأكدت الدكتورة رحاب أن الصيدليات الكبرى التى لها سلاسل تعانى بشكل أكبر من المشكلة لأن كميات الأدوية بها أكبر وأصبح الصيادلة يتعاملون مع تلك الأدوية المنتهية الصلاحية على أنها توالف لرفض شركات التوزيع والإنتاج استلامهم. وقال الدكتور نادى جرجس طبيب صيدلى خاصة أن كثير من شركات الأدوية لا تأخذ إلا ٣٪ من الأدوية المنتهية الصلاحية وتلك النسبة بشرط حصول الصيدلية على أصناف أخرى من الأدوية التى تنتجها الشركة مما يسبب للصيدلى خسائر خاصة وإن إعدام الأدوية بالمحارق تكلفته كبيرة.

وتقول الدكتورة مديحة المواتى عضو لجنة الحق فى الدفاع عن الصحة: إن تلك الأزمة يعانى منها الصيادلة منذ ١٣ عاما فقبل ذلك كانت تتم إعادة كل الأدوية المنتهية الصلاحية للشركات المنتجة لتلك الأدوية ولكن الآن الشركة الموزعة والمنتجة لا تحصل إلا على ١٪ من الأدوية المنتهية الصلاحية مع شرط الحصول على طلبية جديدة من الأدوية. وتابعت الدكتورة مديحة قائلة: إن تلك الأزمة سببها أن معظم أصحاب الشركات المنتجة هم الأن المالكين لشركات توزيع الأدوية كما أن أصحاب تلك الشركات بعض منهم تولوا مناصب بمجالس نقابة الصيادلة ويقدر حجم الأدوية المنتهية الصلاحية بالملايين وتلك مشكلة لايجد الصيدلى لها حلا إلا إعدام تلك الأدوية وإلقائها بالترع . وقالت الدكتورة مديحة إن هناك نقابة الصيادلة فقال: أزمة الأدوية المنتهية الصلاحية لا تضر الصيدلى فقط ولكن هناك خطراً على صحة المرضى لأن هناك جهات تأخذ الأدوية المنتهية الصلاحية وتقوم بإعادة تدويرها وتصنيعها مرة أخرى رغم أن هناك قرارات وزارية صادرة منذ عام ٢٠١٢ مضت على أن الأدوية المنتهية الصلاحية يتم إعدامها كى لا تتم إعادة تدويرها فتسبب خطورة على صحة المرضى وأضاف يوجد مفتشين بداخل الوزارة للتفتيش على إعدام تلك الأدوية المنتهية الصلاحية بالمحارق ويتم خصم ما تم حرقه من المستحقات التى تدفعها الشركات كضرائب عليها ورغم ذلك فإن الشركات المنتجة للأدوية تتهرب من ذلك الأمر وتابع الدكتور عبد الوكيل قائلا: إنه تم الاتفاق على عودة جميع الأدوية منتهية الصلاحية للشركات وتم وضع سياسة الإرجاع لتلك الأدوية لأن هناك كميات كبيرة من أدوية منتهية الصلاحية موجودة بالصيدليات منذ ٩ سنوات وترفض الشركات المنتجة استلامها لذا تم الاتفاق على اتفاقية غسيل السوق مع الشركات التى ليس لها مصانع وسيتم التوقيع عليها فى ٩ سبتمبر المقبل. وتابع الدكتور الوكيل قائلا إن لا يمكن الجزم بأن هناك شركات تقوم بتصنيع الأدوية من مواد خام منتهية الصلاحية أساسا لأن وزارة الصحة تقوم بعمل تفتيش وأخذ عينات من الأدوية المنتجة ومن المادة الخام لذا فإن مراقبة تصنيع الأدوية تتم بشكل جيد ولو شركة منتجة لأحد الأدوية وكانت مادته الخام منتهية الصلاحية فهذا أمر أما يكون هدفه التربح أو أنه خطأ غير مقصود ويتم محاسبة المالكين لهذا المصنع وأكد الدكتور مصطفى الوكيل على عدم امكانية تعقب أى عضو فى المجالس السابقة لنقابة الصيادلة مشيرا إلى أن هناك اتفاق الشركات على ألا يعود الدواء المنتهى الصلاحية لهم مرة أخرى لتقل نسبة الخسائر وقال الشركات تبرر رفضها ارجاع الأدوية المنتهية الصلاحية أمام الإعلام بأن الصيادلة يأخذون كميات من الأدوية أكبر من احتياجات الصيدلية على عكس الحقيقة وصفحة منظمات ستتابع النشر فى الأعداد القادمة.

■ عدوي

■ عبيد

التفتيش شهريا من الوزارة فأصبح الأن مرة كل عامين ولذلك عاقبت وزارة الصحة أحد نشطاء الصيادلة الذى كشف أن أحد الأدوية فاتح للشهية للأطفال مادته الخام المصنع منها تم حظرها دوليا واستطردت لأن إحدى شركات الأدوية الكبرى بمصر كانت تنتجه ولم تقم بسحبه من الأسواق فهى مسألة مصالح بين شركات الإنتاج والتوزيع ووزارة الصحة بل أن الأمر تخطى ذلك حيث أجبرت وزارة الصحة أحد العاملين بهيئة الرقابة على الصناعات الدوائية على الاستقالة لأنه اكتشف أن بقسم الرقابة على المصانع والشركات أن المادة التى يتم من خلالها كشف صلاحية المواد الخام المصنع منها الأدوية تلك المادة نفسها منتهية الصلاحية ولا يمكن الوثوق حتى بالشركات التى تحصل على شهادة الجودة «الأيزو» لشركات قطاع الأعمال لأن بعض الشركات تدفع أموالا للحصول عليها.

وقال الدكتور هشام حجر أمين رابطة المصنعين أن جميع الأطراف يأملون إنهاء تلك الاتفاقية وإعلان بنودها فى أقرب فرصة لحل تلك الأزمة وتعويض الصيادلة المتضررين عن كميات الأدوية منتهية الصلاحية أما الدكتور مصطفى الوكيل - وكيل أشخاصاً شكلهم مشبوه ويتفقوا مع أصحاب الصيدليات على الحصول على من ٢٠ إلى ٣٠٪ من تلك الأدوية المنتهية الصلاحية ويأخذون تلك الأدوية ويقومون بإعادة تدويرها مرة أخرى مستغلين عدم وجود رقابة من وزارة الصحة بل أن الأمر وصل لدرجة أن بعض أصحاب شركات الأدوية لهم مناصب بداخل الوزارة فالأن يوجد بين وزارة الصحة وشركات الأدوية بيزنس .

وأضافت عضو لجنة الحق فى الدفاع عن الصحة قائلة: لا يوجد قانون يعطى وزارة الصحة الحق فى محاسبة شركات الأدوية بعد أن كان

رحاب أسامة